اقتصاد

الكويت: تجارة إلكترونية غير مسبوقة

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تشهد الأسواق الكويتية ارتفاعاً قياسياً في المبيعات الإلكترونية، لتصل قيمتها إلى 400 مليون دولار، في ظل استمرار العمل بقرار حظر التجول في الكويت وتشديد الإجراءات الاحترازية في المجمعات والمتاجر، وفقاً لبيانات الشبكة المصرفية للخدمات المالية في الكويت. وكشفت البيانات الصادرة أخيراً أن هناك قفزة كبيرة في الإقبال على الشراء الإلكتروني بالمقارنة مع الفترات السابقة، إذ بلغت نسبة الزيادة خلال الأسبوع الأول من تطبيق حظر التجول أكثر من 150 في المائة.

كذلك لفتت البيانات إلى أن الإقبال الأكبر كان على الأجهزة الإلكترونية، فيما جاءت المطاعم والوجبات السريعة في المرتبة الثانية ثم المنتجات الغذائية والمستلزمات الرياضية والملابس والهدايا والمستلزمات المنزلية وغيرها من السلع. وفي هذا الصدد، قال مصدر في الشبكة المصرفية الكويتية إن غالبية عمليات الشراء تتم في الفترة من السابعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساء، مشيراً إلى أن عمليات الشراء تتم بنظام الحجز المسبق في ظل الإقبال غير المسبوق. وشرح المصدر لـ «العربي الجديد» أن هناك نسبة كبيرة من الحجوزات التي يتم تأجيلها أو إلغاؤها بسبب الإقبال الكبير على الشراء وخدمات التوصيل، فيما قام العديد من الشركات والمتاجر في الكويت بتوظيف عدد كبير من العاملين في مجال التوصيل إلى المنازل في محاولة لتلبية طلبات العملاء.

وتوقع المصدر أن يستمر الإقبال الكبير على طلبات الشراء عبر خدمات الأونلاين خلال الفترة المتبقية من حظر التجول التي تنتهي في 7 إبريل/ نيسان المقبل، خصوصاً في ظل التوقعات التي تشير إلى إمكانية تمديد حظر التجول الجزئي بسبب استمرار تسجيل معدلات مرتفعة من الإصابات بفيروس كورونا.

من جانبه، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت عبد الله الكندري لـ «العربي الجديد» إن التوجه الكبير نحو التجارة الإلكترونية سيستمر سنوات، مشيراً إلى أن جائحة كورونا غيرت الكثير من المفاهيم خلال الفترة الماضية وأن السلوك الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين قد تغير بشكل حاسم. وأكد الكندري أن هذا التوجه الجديد لا ينحصر بالكويت فقط، ولكن أصبح النمط السائد في مختلف دول العالم حيث تحرص الغالبية من السكان على اللجوء إلى الخدمات الإلكترونية تجنباً للزحام والقيود المتعلقة بقواعد التباعد الاجتماعي. بدوره أكد الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور أنّ المتاجر والمعارض والشركات التي توفر خدمات البيع الإلكتروني تعد من أكبر المستفيدين من فرض إجراءات حظر التجول الجزئي في البلاد، حيث يضطر الآلاف من السكان إلى الشراء الإلكتروني تجنباً للزحام الكبير، خصوصاً في ظل الساعات القليلة المتاحة للتزود بالأغراض المنزلية أو المواد الغذائية.

وقال بوخضور، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن قرار عدم فتح المطاعم والمتاجر خلال ساعات حظر التجول أدى إلى تكثيف عمليات الشراء في الفترة الصباحية، مؤكداً في الوقت نفسه أن هناك متاجر تبدأ أعمالها أو أنشطتها التجارية من الخامسة صباحاً لتلبية الطلبات، وهو أمر غير مسبوق في البلاد.

(ارتور ويدال/ Getty)

ارتفاع «بيتكوين» الكبير

قفز سعر عملة بيتكوين بنسبة 106 في المائة خلال العام الحالي، مقارنة مع إغلاق تعاملات 2020، وسط إقبال متزايد وثقة أبدتها شركات وشخصيات عالمية، على سوق العملات الافتراضية. واستناداً إلى البيانات التاريخية لسعر العملة الافتراضية الأشهر عالمياً، ارتفع سعر الوحدة الواحدة بمقدار 30,25 ألف دولار منذ مطلع عام 2021 إلى 58,65 ألف دولار. وكان سعر وحدة بيتكوين قد أغلق تعاملات 2020 عند 28,4 ألف دولار. وبلغت القيمة السوقية لإجمالي وحدات العملة المتداولة بين أيدي المستثمرين 1,098 تريليون دولار، موزعة على 18,658 مليون وحدة، من إجمالي 21 مليوناً. ووجد المستثمرون في العملات الافتراضية أداة استثمارات سريعة العائد، بعد تراجع أسعار الذهب والدولار منذ الربع الأخير في 2020.

أخبار

ارتفاع الاقتراض البريطاني

سجل حجم الاقتراض الحكومي في بريطانيا في فبراير/ شباط الماضي 19,1 مليار جنيه إسترليني، وهو مستوى قياسي لم يسجل منذ عام 1993. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية، في بيان الجمعة، إن حجم الاقتراض زاد في شهر فبراير بنحو 17,6

مليار جنيه إسترليني، مقارنة بشهر فبراير من العام الماضي قبل بدء أزمة تفشي وباء كورونا في البلاد. وجاء القسم الأكبر من الاقتراض الحكومي لتغطية برنامج الدعم الحكومي للوظائف لحث الشركات على الاحتفاظ بموظفيها وعدم تسريحهم، وتم تخصيص نحو 3,9 مليارات جنيه إسترليني له، فضلاً عن المنح التي حصلت عليها الشركات كمساعدة لها أثناء إغلاقها خلال فترة الإغلاق العام المفروضة جراء الوباء. وتأتي الزيادة القياسية في حجم الاقتراض في وقت تراجعت فيه عوائد الضرائب على الدخل وضرائب القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات والمحروقات.

روسيا ترفع سعر الفائدة

رفع البنك المركزي الروسي الجمعة سعر الفائدة الرئيسي إلى 4,5 في المائة، في ظل المخاطر التضخمية. وقال البنك في بيان «توازن المخاطر تحول صوب العوامل المواتية للتضخم.. بنك روسيا يبقى منفتحاً على احتمال المزيد من الزيادات في سعر الفائدة الرئيسي في الاجتماعات المقبلة». وجاءت خطوة المركزي الروسي بعد انخفاض قيمة الروبل في الآونة الأخيرة بسبب مخاوف من فرض عقوبات. ويتسق ذلك مع قرارين من البنكين المركزي البرازيلي والتركي برفع حاد لأسعار الفائدة هذا الأسبوع. وقال البنك المركزي الروسي إن «المخاطر المواتية للتضخم على المدى القصير مرتبطة أيضاً بتقلبات أشد في الأسواق العالمية مدفوعة بالعديد من التطورات الجيوسياسية، بين عوامل أخرى، والتي قد يكون لها تأثير على سعر الصرف وتوقعات التضخم».

أميركا تطعن على قرار منظمة التجارة

قدمت الولايات المتحدة الأميركية طعناً على قرار أصدرته لجنة تابعة لمنظمة التجارة العالمية أوصى في يناير/ كانون الثاني الماضي بأن تعيد واشنطن النظر في سلسلة من الرسوم فرضت في عهد الرئيس السابق باراك أوباما على كوريا الجنوبية. وليس لدى منظمة التجارة العالمية هيئة لنظر الاستئناف، وبالتالي ستنضم تلك القضية لثماني قضايا أخرى على الأقل، من بينها عدة قضايا أميركية، تقبع حاليا في متاهة قانونية. وكانت الرسوم قد فُرضت على أربع درجات من الصلب في 2016 ومحولات الكهرباء الكبيرة في 2012.

مصرف لبنان يتحرك متأخراً لجم سعر الصرف

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تحرك مصرف لبنان المركزي متأخراً في محاولة للسيطرة على انهيار الليرة اللبنانية، إذ أعلن عن إطلاق العمل بالمنصة الإلكترونية التابعة له حتى تُسجَّل عليها كل العمليات، وتصبح هي المرجع الأساسي للسعر الحقيقي للسوق. ويتضمن قرار مصرف لبنان أيضاً السماح للمصارف ابتداء من الأسبوع المقبل، بالتداول في العملات، وتسجيل العمليات بالسعر الحقيقي على المنصة، على أن تتابع لجنة الرقابة على المصارف حسن سير العمل.

«وسوف يتدخل مصرف لبنان لامتصاص السيولة كلما دعت الحاجة حتى يتم ضبط سعر الصرف وفقاً للآليات المعروفة».

وصدر عن المكتب الإعلامي للرئاسة اللبنانية الجمعة بيان، جاء فيه، أنه «عقد اجتماع بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومستشار رئيس الجمهورية شربل قرداحي للاطلاع على إجراءات الحد من الارتفاع غير المبرر لسعر الصرف وللمضاربة المشبوهة على سعر الليرة». وأبلغ رئيس الجمهورية ميشال عون حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ضرورة التشدّد للجم المضاربات وتنظيف القطاع المصرفي والتصميم على استعادة الثقة حتى يعود لبنان قاعدة مصرفية في المنطقة. ويشهد سعر صرف الدولار تفلتاً في السوق السوداء وتختلف تسعيرته يومياً، حيث عاد الجمعة الى «مربّع» الـ11 ألف ليرة لبنانية بعدما كان تجاوز حاجز الـ15 الف ليرة، الأمر الذي دفع أصحاب المحال التجارية وبعض السوبرماركت إلى قفل أبوابها حتى ثبات سعر الصرف بعدما عجزوا عن تسعير البضائع.

وفشلت كل المساعي السابقة في لجم الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار، منها توقيف صرافين غير شرعيين، وإقفال المنصات الإلكترونية وحجب مواقع تتلاعب بسعر الصرف. ويقدّر خبراء اقتصاديون لـ«العربي الجديد» أن سعر الدولار سيعاود الارتفاع كاسراً ارقاماً غير مسبوقة في حال فشل الاجتماع المرتقب بين رئيسي الجمهورية والحكومة سعر الحريري، الاثنين، الذي يعتبر حاسماً في رسم مصير الحكومة. وقال الحريري الخميس بعد لقائه عون إنّ «الهدف من أي حكومة هو السير مع صندوق النقد الدولي في عملية وقف الانهيار، لنعيد الثقة لدى المجتمع الدولي. والليرة تتدهور كل يوم، وليس هناك ما يبرر اقتصادياً أن تنخفض قيمتها بهذا الحجم، إنما ما يبرر ذلك هو غياب الأفق السياسي».

عملات

اختفاء «الفكّة» اليمنية

أزمة نقود معدنية تعصف بالأسواق

تواجه الأسواق اليمنية أزمة نقص في العملات المعدنية التي تستخدم «فكّة» في التعاملات اليومية للمواطنين، ما تسبب في حصول الكثير من المشكلات

صنعاء ـ **محمد راجح**

أصبحت «الفكّة» عملة نادرة في التداولات والمعاملات اليومية في مختلف المناطق اليمنية، وسط نقص في توافر النقود المعدنية بمختلف فئاتها، خاصة في عدن وصنعاء، ما تسبب في تفجير أزمة في الأسواق ومحال البيع بالتجزئة وفي وسائل النقل مثل الباصات العاملة بين المدن. وتؤكد مصادر «العربي الجديد» أنه لم يتم صك أي عملة معدنية في اليمن منذ نحو عقدين من الزمن، إذ اختفت فئة الخمسة ريالات ولم يكن متبقياً في الأسواق سوى فئتي العشرة والعشرين ريالاً، إلى أن بدأت أزمة جديدة تطاول هاتين الفئتين. في حين يشير مراقبون إلى قيام بعض الورش بسحب جزء من هذه العملة واستخدامها في بعض الأعمال لإنتاج الصناعات المعدنية.

وأدى نقص العملة المعدنية إلى نشوب خلافات واسعة تصل في بعض الأحيان إلى اشتباكات بالأيدي بين سائقي الباصات ومركبات النقل الذين لا يمتلكون فكة في حال تقاضوا 250 ريالاً من الراكب، ومواطنين يصرون على الحصول على كامل المبلغ المتبقي لهم. وتصل أجرة المواصلات بين المدن في صنعاء في الباصات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إلى 100 ريال، وهي عملة تكاد هي الأخرى تكون منعدمة رغم أن ما يتم تداوله من هذه الفئة، خصوصا في مناطق شمال اليمن، عبارة عن عملة تالفة لم تعد صالحة للتداول. فيما تعمد محال البيع بالتجزئة إلى استخدام الحلويات والتعنناع والشوكلاته الصغيرة الرخيصة ككفكة في تعاملاتها اليومية مع الزبائن.

ويقول هشام النهاري، مالك متجر تجزئة، لـ«العربي الجديد»، إن هناك أزمة كبيرة في عملية تداول العملة الورقية فئة 250 ريالاً، والتي تتطلب في كثير من الأحيان إعادة 50 ريالاً للزبون الذي يشتري بقيمة 200 ريال، نظراً لانعدام ليس فقط الفكة من العملة المعدنية بل والعملة الورقية من هذه الفئة.

فيما يؤكد محمد قايد، وهو تاجر تجزئة في عدن، لـ«العربي الجديد»، أنه لا يوجد أي أثر للعملات المعدنية في العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية، في حين هناك تطبيع تام من قبل المواطنين والزبائن مع هذا الأمر الواقع وقبول بالخيارات المتبعة في المحال والأسواق التجارية.

وتعاني اليمن من أزمة سيولة نقدية حادة في العملة المحلية، لا تتوقف فقط عند حدود الفئات المعدنية التي تكاد تكون منعدمة في مختلف المدن والمناطق اليمنية، بل في العملة الورقية في مناطق شمال اليمن، بسبب اندثار أربع فئات ورقية من العملة، إذ لم يعد هناك أي أثر لفئتي 200 ريال و50 ريالاً، وهو ما أثر على الفئة الأخرى 250 ريالاً، أما الفئة الورقية 100 ريال فيشهد ما يتم تداوله من التالف منها انخفاضاً تدريجياً.

الخبير المصرفي عبد الغني السماوي، مدير معهد الدراسات المصرفية، يوضح، في حديثه مع «العربي الجديد»، أنه لم يتم صك أي عملة معدنية في اليمن منذ إطلاق النسخ الجديدة منها، وتحديدا في العام 2007 الذي شهد استحداث عملة نقدية معدنية من فئة 20 ريالاً إلى جانب الفئات التي كانت متداولة مع تغيير شكلها، خصوصاً فئة 10 ريالات.

ولا يعتبر ذلك السبب الوحيد في تلاشيها وإختفائها مؤخراً وفق تفسير السماوي، والذي يشير إلى عوامل وأسباب أخرى نظراً لفقدان العملة المعدنية قيمتها بشكل كبير، لذا أصبحت مهملة ولم يعد أحد يحتفظ بها لضعف قوتها الشرائية.

وتسببت أزمة السيولة الحادة التي تضرب القطاع المصرفي اليمني في ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية تتعدى 70 في المائة، إلى جانب ارتفاع كلفة سلة الغذاء بنسبة تزيد عن 180 في المائة.

في هذا السياق، يشدد السماوي على أن

> النقص يطاول النقود الورقية التي تعاني بغالبيتها من التلف

نقص النقود المعدنية يسبب مشكلات للتجار والزبائن (محمد حمود/ Getty)

دور كبير في معالجة الاختلالات في بيئة الأعمال وتحديثها.

ومعروف عن الريال الإلكتروني أنه عبارة عن خدمة مالية تعتمد على الهواتف النقالة، إذ تتم العملية بالشراكة مع أكبر الجهات المصرفية وأوسعها انتشاراً، بحيث يكون الحساب المصرفي للعميل هو نفس رقم هاتفه الجوال أو مرتبطاً به، لتصبح لديه محفظة مالية إلكترونية يتم استخدامها عبر الموبايل في إدارة عدد من العمليات، مثل الشراء والتحويل والتسديد والشحن والإيداع والسحب.

الوقت قد حان للتفكير بالبدائل والخيارات النقدية المتاحة، ملمحا إلى أن الضرورة تقتضي اللجوء إلى العمل بالعملة الإلكترونية، باعتبارها الخيار الأفضل لمواجهة مختلف الأزمات النقدية وانخفاض السيولة التي يعاني منها اليمن.

ويؤكد خبراء على أهمية الاتجاه للريال الإلكتروني في اليمن بعد تحديد القطاع المالي والمصرفي عن الصراع الدائر في البلاد، ليس فقط لحل مشكلة السيولة ولكن كضرورة اقتصادية في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها اليمن، إذ سيكون لهذه الخطوة

مال وأعمال

ضرائب بلا خدمات في سورية

عدنان عبد الرزاق

يصف الصناعي السوري مصطفى حلاق عودة نظام بشار الأسد لـ«التلويح بالعقوبات» للمتهربين ضريبياً، بالإجهاز على ما تبقى من صناعة سورية، مؤكداً خلال اتصال مع «العربي الجديد» أنه لا يشجع المتهربين أو يدافع عنهم، ولكن الدولة التي تطالب بالضرائب من المفترض أن تؤمن بالمقابل ولو الحد الأدنى من الخدمات، وكذلك مناخاً آمناً للعمل ومستلزمات للإنتاج. ويضيف المتخصص في صناعة الأقمشة أنه من حق الدولة والخزينة جباية الضرائب «ولكن من حققنا عليها، تأمين المواد الأولية ودعم الصادرات».

بدوره، يكشف صناعي رفض ذكر اسمه أن وزير المالية كنان ياغي توعّد الصناعيين والتجار في مدينة حلب، في حال لم يسددوا ما عليهم من استحقاقات ضريبية متراكمة. ويقول الصناعي السوري لـ«العربي الجديد»: «لم نسمع من الوزير سوى الوعود بانتهاء الحرب وانفراج الوضع الاقتصادي، لكنه لم يقدم أي تعهّد بتمويل الصناعيين». ويؤكد أن ما قيل عن تخفيف الضريبة أو الإعفاء عن السنوات السابقة غير صحيح، لأن الوزير أكد خلال لقائه صناعيي وتجار حلب على تحصيل جميع حقوق الدولة، وأكد بلهجة صارمة على ملاحقة المتهربين الذين ازدادوا بعد اتساع اقتصاد الظل. لا بل حمّل ياغي وزارة المال والموظفين جزءاً من المسؤولية، قائلاً إن «كادر الوزارة ضعيف ويوجد بعض الموظفين شركاء مع الصناعيين والتجار بالتهرب»، متوعداً بأنّ «أي محاسب يثبت تورطه في هذا الموضوع سيتم سحب الرخصة مباشرة منه».

ويتفاوت حجم التهرب الضريبي في سورية،

> تشدّد كبير في تحصيل الضرائب المتراكمة لتأمين السيولة

خاصة بعد «الفوضى وإغلاق المنشآت» كما يقول موظف مالية إدلب السابق إبراهيم اليتيم. ويشير اليتيم لـ«العربي الجديد» إلى أن التهرب الضريبي يعتبر تاريخياً «شطارة» لأن معظم المكلفين ينظرون لنسب الضرائب كإتاوة، لأنهم لا يأخذون في المقابل خدمات من الحكومة، سواء على صعيد الدعم أو الترويج.

ويرى اليتيم أن الإصلاح الضريبي بسورية يجب أن يبدأ من القوانين، كما لا بد من كفاية موظفي المالية، لأن موظفاً يتقاضى 70 ألف ليرة سيكون عرضة للرشى. ويشير إلى أن التهرب كان قبل عام 2011 يناهز 200 مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن ملاحقة الصناعيين والتجار في هذه الفترة «هي الحل الوحيد أمام نظام الأسد لتأمين بعض السيولة».

لكن رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق إبراهيم عدي قدّر حجم التهرب الضريبي حالياً بحدود 2000 مليار ليرة وهذا الرقم يعادل إلى حد ما إجمالي قيم الدعم الاجتماعي في موازنة 2021.

أسواق

الاحتكار يتمدد نحو الدواء في مصر

القاهرة ـ **عبد الله عبده**

أكد السكرتير العام لشعبة الصيدليات في الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية الدكتور حاتم البدوي، أن شركة «فيزيتا للرعاية الصحية»، تخالف قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم 127 لسنة 1955، ببيع الأدوية عن طريق « الإنترنت»، إذ إنه حدد نطاق البيع داخل الصيدليات فقط. وحذر في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» من استحواذ الشركة على عشرات الصيدليات، وهي نزعة احتكارية، تؤدي إلى سيطرة الكبار على سوق الأدوية وهو ما يضر بالمريض والصيدلي معًا.

ولفت إلى أن الشعبة تقدمت بشكاوى ضد الشركة إلى جهاز المنافسة والممارسات الاحتكارية، وكذلك جهاز حماية المستهلك، بالإضافة لتضامنها مع النقابة العامة للصيادلة في الإجراءات القانونية التي اتخذتها ضد الشركة المذكورة.

وفي السياق، أوضح مصدر مسؤول في نقابة صيادلة المنيا، أن تطبيقات بيع الأدوية عبر الإنترنت من خلال خدمة التوصيل «دليفري»، مخالفة لقانون مزاولة المهنة، إذ تفتقد التعامل المباشر بين المريض أو من ينوب عنه مع الصيدلي الذي من المفترض أن يقدم الإرشادات والتحذيرات الدوائية.

وطالب وزارة الصحة بممارسة ضغوطها لوقف عمل مثل هذه التطبيقات التي خرجت عن السيطرة، مع دعم الإجراءات القانونية التي اتخذتها النقابة العامة، خاصة وأن هذه التطبيقات هدفها تجاري بحت، ولا تعنيها مصلحة المريض.

وكانت النقابة العامة للصيادلة تقدمت ببلاغ للنائب العام، ضد تطبيق شركة «فيزيتا»، اتهمت فيه الشركة بالاتجار في الأدوية وبيعها للجمهور عن طريق تطبيق إلكتروني، بالإضافة لتدشين الشركة حملة إعلانية على القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي والطرق العامة، للإعلان عن التطبيق، ما يعد مخالفاً للقانون.

ومن جانبها، نفت شركة «فيزيتا للرعاية الصحية» التهم المنسوبة إليها، مؤكدة أنها تقدم خدمات إدارة الصيدليات من خلال شركة «فيزيتا إي كومبرس»، الصادرة طبقا للسجل التجاري الخاص بهيئة الاستثمار، في نطاق محافظتي القاهرة والجيزة.

وأوضحت في بيان أن جميع صيدلياتها مرخصة من وزارة الصحة وتخضع لإدارة التفتيش الخاصة بالصيدليات، وتلتزم بصرف الدواء تحت إشراف صيدلي مرخص بمزاولة المهنة.

وكانت مقاطعة أعضاء نقابة الصيادلة لمنتجات شركة ابن سينا خلال الشهور القليلة الماضية، نجحت في تخلي الشركة عن صفقة الاستحواذ على شركة «علاجي تك» المالكة لتطبيق «علاجي» لتوصيل الأدوية عبر الإنترنت.

الصيادلة يرفضون بيع الأدوية الكترونيا (خالد الدسوقي/ فرانس برس)

تحقيق

تحاول ليبيا الخروج من نفق الاقتتال إلى تنظيم إدارتها المالية والنقدية. ويدرس البرلمان موازنة عام 2021 التي أحالتها الحكومة، وسط تأكيدات على ضرورة تضمينها برامج إصلاحية ومشاريع تعنى بإعادة الإعمار وتنمية المناطق وتحسين معيشة المواطنين

مشروع الموازنة الليبية

إقرار 21 مليار دولار مشروط بالإصلاحات

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تأخذ الموازنة الليبية لعام 2021 مساحة من النقاشات في الحكومة والبرلمان على حد سواء، وسط آمال بأن تحقق أرضية لإطلاق مشاريع إصلاحية وتنموية، تتزامن مع تمويل برامج إعادة إعمار ما دمّره الصراع خلال السنوات الماضية. ويقول عضو اللجنة المالية في مجلس النواب الليبي، عبد المنعم بالكور، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن مقترح الموازنة العامة المحال من حكومة الوحدة الوطنية قيمته 96,2 مليار دينار (21,5 مليار دولار). ولكن اللجنة المالية تطالب بتفاصيل حول البرامج المقدمة من قبل الحكومة حول الإنفاق في بنود الموازنة. ويشير بالكور إلى أنه في حال تم التركيز على الإنفاق الاستهلاكي سوف تطالب اللجنة المالية بخفض قيمة الموازنة كثيراً، أما إذا تضمنت الأخيرة مشاريع التنمية وإعادة الإعمار، وتحسين الشبكة الكهربائية مع دعم مشاريع الشباب بالإضافة إلى إطفاء الدين العام، فسيتم اعتماد الموازنة بحجمها المقترح من قبل الحكومة.

ويوضح عضو اللجنة المالية أن الموازنة تتوزع على الباب الأول؛ الرواتب والأجور بقيمة 33,5 مليار دينار، والباب الثاني للنفقات الحكومية التسييرية بقيمة 12,4 مليار دينار، والباب الثالث المتعلق بالتنمية بقيمة 23 مليار دينار، والباب الرابع للدعم بقيمة 22 مليار دينار والباب الخامس للطوارئ بقيمة 5 مليارات دينار. ويقول إن العجز يبلغ صفراً لهذا العام بسبب تحسن الإيرادات النفطية مع سعر الصرف الجديد 4,48 دنانير مقابل الدولار، متوقعاً وجود فائض في الموازنة العامة نتيجة تعديل سعر الصرف الموحد.

تورم في الموازنة؟

وتستكمل اللجنة المالية في مجلس النواب اجتماعاتها في العاصمة الليبية طرابلس، لمناقشة بنود مشروع الموازنة. الهدف هو دراسة أوجه الإنفاق والإيرادات، وإبداء الملاحظات لعرضها على البرلمان بعد الانتهاء من مراجعتها. وتؤكد مصادر «العربي الجديد» أنّ الجلسة المقبلة لمجلس النواب ستكون مخصصة لاعتماد قانون الموازنة العامة الموحد للدولة لعام 2021.

ويعتقد بعض المتخصصين في الاقتصاد أنه من الصعب إعداد ميزانية لسنة 2021 بقيمة 96,2 مليار دينار، نظراً لأن عدداً من بنود الميزانية يتطلّب إنفاقاً مباشراً بالنقد الأجنبي والذي سيدفع إلى ارتفاع بنود الميزانية بالدينار الليبي لأن حجم الطلب على النقد الأجنبي المترتب على الإنفاق العام، في إطار الميزانية العامة للدولة، يقدر في المتوسط بحوالي 80 في المائة.

ويتخوف المحلل المالي عز الدين عاشور من اندفاع الحكومة في اتجاه تورم الميزانية (نموها غير الطبيعي) بأبوابها الخمسة، نتيجة لتغيير سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وأن يتم التحفظ في تقديرات الإيرادات العامة بالدينار الليبي عند سعر صرف مستهدف في المستقبل.

ويشرح لـ«العربي الجديد» أن تمويل الميزانية يعتمد على إيرادات الدولة من النقد الأجنبي بنسبة تزيد عن 95 في المائة،

> تعويل على موازنة عام 2021 لتحسين الخدمات العامة

> مطالب بدعم الفئات الهشة وإقرار مشاريع تنموية مستدامة

تطوير إمدادات الكهرباء مطلب ملحّ (محمود تركية/ فرانس برس)

الأمر الذي قد يغري الحكومة بالاندفاع نحو إعداد موازنة بنفقات كبيرة، مما يفقد الدولة الفرصة في المستقبل لرفع قيمة الدينار الليبي، بسبب حاجة الحكومة لتمويل الميزانية عند مستويات عالية. ويضيف أنه من الممكن أن تتزايد المطالب بتخفيض قيمة الدينار لمجابهة حجم الإنفاق الحكومي في المستقبل، ما يدفع نحو مستوى إنفاق قد تصعب مجاراته في المستقبل عندما يتم رفع قيمة الدينار الليبي.

تأثير على الدينار

فيما يرى المحلل الاقتصادي محمد الشحاتي أن قيام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض قيمة الدينار مطلع العام الحالي يعود إلى أسباب متعددة، منها أن تخفيض الإنفاق الحكومي لا يبدو أنه سيكون خياراً مطروحاً في المدى المنظور، ما عزّز الاتجاه إلى تقليص سعر الصرف.

ويؤكد الشحاتي لـ«العربي الجديد» أن الإيرادات النفطية مع تعديل سعر الصرف وسعره العالمي على مكونات عائدات ليبيا، وانكمش نمو الناتج المحلي 19,4 في المائة، ونتيجة لذلك ارتفع عجز الموازنة من إجمالي الناتج المحلي، وسط معلومات عن انخفاض الاحتياطيات من 86,2 مليار دولار في نهاية 2019 إلى 81 مليار دولار في عام 2020، وتوقعات بأن يستمر التراجع إلى 77 مليار دولار نهاية عام 2022، وفقاً لتقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين. وتعتمد ليبيا على القطاع النفطي اعتماداً كلياً في تسيير النشاط الاقتصادي، ما يجعله مرهوناً للأسواق الدولية.

وترفض سلطات الحوثيين، التي تسيطر على غالبية المحافظات الشمالية، العملة الورقية الجديدة المطبوعة والمتداولة في مناطق نفوذ الحكومة اليمنية. ومنذ بداية الحرب الدائرة في اليمن، تم إقراغ البنك المركزي اليمني من الاحتياطي النقدي الأجنبي المقدر بنحو 5 مليارات دولار، وأكثر من تريليون ونصف من العملة الوطنية، الأمر الذي هز السوق المصرفية التي تعاني شحاً كبيراً في السيولة النقدية وانتشار عملة قديمة مكدسة وتالفة في مناطق سيطرة الحوثيين.

تحسين معيشة المواطنين

ويدعو الخبير المصرفي محمد أبوسنينة إلى ضرورة البدء بتطوير استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية لانتشال الفئات الهشة في المجتمع من حالة الفقر والعوز، والحيلولة دون تدهور أوضاعها المعيشية وتمكينها من الخدمات العامة التي يكفلها المجتمع (التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) وحمايتها من الآثار السلبية المصاحبة للبطالة.

ويقول في تصريحات لـ«العربي الجديد» إنّ الأولوية للحكومة يجب أن تكون المحافظة على الطبقة الوسطى في المجتمع، وأن تكون السياسات المتبعة جزءاً لا يتجزأ من خطة الدولة وبرامجها لتحقيق التنمية المستدامة.

وكانت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية قد توقعت أن تصبح ليبيا من بين الدول العشر الأسرع نمواً في العالم في عام 2021، بنسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي قد يصل إلى 20,9 في المائة بدعم من تعافي إنتاج النفط والغاز.

ومع تعديل سعر الصرف الجديد للدينار الليبي، يعني أن الدولار الواحد المتأتي من إيرادات النفط يساوي 4,48 دنانير، فإن موارد الميزانية المتأتية من إيرادات النفط سوف تزداد بنسبة 220 في المائة. وفي

مخالفات الموازنات السابقة

ترتبط تحديات موازنة 2021 بتوسيع الاقتصاد وتحسين جودة الخدمات، إلا أن مصادر «العربي الجديد» تشدد على أهمية المراقبة لتطاول كافة النفقات وتحصر كامل الإيرادات لتوظيفها في خدمة النهوض الاقتصادي. وتعود المصادر إلى آخر تقرير نشره ديوان المحاسبة عن الإنفاق العام. وخلال رصده جملة من المخالفات، أشار التقرير إلى تضخم الكادر الوظيفي للدولة بنحو 259 ألف موظف.

وتحدث التقرير عن انحراف في «التحصيل والتقدير»، في الموازنة بنسبة 59 في المائة. وشرح أنه على الرغم من تسييل البنك المركزي للحكومة الموازية، 11 مليار دينار، إلا أن الحساب الختامي أظهر عجزا لدى الحكومة. وفي الطرف الثاني أكد التقرير أن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أصدر قرارات استثنائية، خلال العام 2019، بشأن عدد من الترتيبات المالية لسد العجز مما تبقى من إيرادات النقد الأجنبي لسنة 2018، تخللها العديد من المخالفات.

وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلنت وزارة المالية في حكومة الوفاق عن اعتماد اللجنة الفنية المشتركة، المؤلفة من مسؤولين ماليين من الحكومة الشرعية والحكومة الموازية، شرقي البلاد، للميزانية العامة الموحدة.